تقرير صادر عن

الاجتماع الثالث

لممثلي وزارات العدل و الداخلية في الدول العربية

لإعداد آلية تنفيذية لاتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي

القاهرة 11-2012/2/13

تنفيذا للقرار رقم 838 الصادر عن مجلس وزراء العدل العرب في دورته السادسة و العشرين بتاريخ 2010/12/20 والمتضمن "عقد اجتماع ثالث لممثلي وزارات العدل و الداخلية في الدول العربية لاستكمال إعداد آلية تنفيذية لاتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي و عرضها على المكتب التنفيذي في اجتماعه القادم و المجلس في دورته القادمة"، و القرار رقم 658 الصادر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب في اجتماعه السابع و الأربعين بتاريخ 2011/5/29 والمتضمن "مواصلة الأمانة الفنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد اجتماع ثالث لممثلي وزارات العدل و الداخلية في الدول العربية لاستكمال إعداد آلية تنفيذية لاتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي و عرضها على المكتب التنفيذي في اجتماعه القادم و المجلس في دورته القادمة".

وبالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وبدعوة من أمانتي مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب ، انعقد اجتماع ثالث لممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية لاستكمال إعداد آلية تنفيذية لاتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة من 11-2012/2/13 بحضور ممثلي وزارات العدل والداخلية في كل من: مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية و الجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى ممثلي كل من الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب (مرفق قائمة بأسماء السادة المشاركين).

افتتح سعادة السفير/محمد رضوان بن خضراء، المستشار القانوني للأمين العام – مدير إدارة الشؤون القانونية بجامعة الدول العربية، الاجتماع بكلمة رحب فيها بأصحاب السعادة ممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية و أعرب عن تمنياته الطيبة لهم بالتوفيق، ثم استعرض ما خلصت إليه اللجنة من توصيات في اجتماعيها السابقين وما صدر في هذا الشأن من قرارات من قبل مجلس وزراء العدل العرب و مكتبه التنفيذي.

إثر ذلك، دعا السادة الحضور لاختيار رئيس لاجتماعهم، فاستقر الرأي على إسناد هذه المهمة إلى سعادة السيد/رابحي أحمد ، مستشار بالمحكمة العليا – مدير الدراسات بوزارة العدل بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الذي رحب بدوره بالحاضرين متمنيا للجنة التوفيق في المهام الموكلة إليها.

وبعد مناقشات مستفيضة وتبادل الآراء حول منهجية العمل و الطابع الذي يمكن أن تكتسيه الآلية التنفيذية لاتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي– هل تكون ملزمة أم يعمل بها في إطار استرشادي– وتباين الآراء في هذا الشأن، عكف أعضاء اللجنة على دراسة وتحليل المقترحات والملاحظات الواردة بشأن الجانب القضائي والجانب الأمني من مشروع الآلية التنفيذية لاتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي من كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، و الجمهورية اليمنية .

وخلص المجتمعون إلى إدخال بعض التعديلات الشكلية والموضوعية على مشروع الآلية وذلك في النقاط التي حصل توافق باعتماد الملاحظات الواردة بشأنها ، وأوصوا بما يلي:

- رفع مشروع الآلية التنفيذية لاتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي بصيغته المرفقة إلى السادة أصحاب السمو والمعالي وزراء العدل ووزراء الداخلية في الدول العربية لتقرير ما يرونه مناسبا.
- النظر في إنشاء شبكة عربية في إطار جامعة الدول العربية تتولى تنسيق شؤون التعاون القضائي بين الدول الأطراف في اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي على غرار الشبكة الأوروبية " Euro Just" والشبكة الآسيوية "Asia Just".

وفي ختام أعمالهم، توجه المجتمعون بالشكر إلى العميد الدكتور/عبد القادر محمد قحطان وإلى المستشار الدكتور/عبد المجيد غميجة على جهودهما في إعداد المشروع الأولي للآلية التنفيذية للاتفاقية بشقيه القضائي والأمني.

كما توجه المجتمعون بالشكر إلى سعادة السيد/رابحي أحمد على حسن إدارته للاجتماع، وإلى أمانتي مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب على ما وفروه من تسهيلات للاجتماع.

والله ولي التوفيق ،

الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب **رئيس الاجتماع**

الوزير المفوض/ عبد الله حامد الكيلاني **المستشار/ رابحي أحمد**